

عبدالله صادق دحلان\*

## أزمة ربع قرن .. لا علاج في يومين

أو نصف المياه من محطة التحلية، أو كانت المشكلة تقادم محطة تحلية مياه البحر بجدة، أو تأخر تنفيذ شبكة المياه من محطة الشعيبة أو عدم توفر الإمكانات لبناء محطات تحلية جديدة أو عجز الخطط أو سوء التخطيط أو تقاعس البعض عن أداء مسؤولياتهم، وأجزم أن قرار القيادة السعودية بالأمس كان قراراً حكيماً وسوف يعالج قضية المياه. فقرار المجلس

بالخدمات والزوجات إلى طوابير الانتظار خشية طول الانتظار حيث تعطى الأولوية للنساء. والسبب في لجوء الأهالي إلى هذا الانتظار هو انقطاع المياه عن منازلهم منذ أكثر من أربعة أسابيع وقدم عليهم رمضان وهم هي الأولى في مدينة جدة وإن كان أهل جدة صبروا على حصى الضنك وعلى قضية التلوث البيئي وقضية المجاري إلا أنه

المواطنون وعلى وجه الخصوص في مدينة جدة وفي الحقيقة لم تصل الأزمة بمثل ما وصلت إليه هذا العام في مدينة جدة، وظهرت المعاناة إلى أزمة عانى ومازال يعاني منها جميع فئات المجتمع ما عدى المسؤولين عنها. ولقد كنت ضمن أولئك الذين عانوا ورصدوا المعاناة وأيقنت أن القاضين على معالجة المشكلة في وزارة المياه غير مؤهلين لمعالجة القضية وأن البعض منهم بل كبار المسؤولين في الوزارة وصل بهم المقام إلى عدم الاعتراف بالمشكلة، وتصنيف المشكلة بأنها نفسية، وهو توصيف بعيد عن الصواب وفي وجهة نظري، فالأزمة حقيقية وقديمة ويعرفها جميع المسؤولين القدامى والجدد في وزارة الزراعة والمياه سابقاً والوزارة الحالية، وأنه من المحف جداً وصف المشكلة بأنها نفسية ويبدو لي أن المسؤولين المعنيين لا يعانون كما يعاني أهل جدة وكما كنت أتخنى أن أرى أحد المسؤولين المعنيين بالمياه وسقط المواطنين والمقيمين في طابور الانتظار للحصول على صهرنج مياه من محطة تعبئة الصهارنج بجدة والتي وصل الانتظار بها إلى أربع وعشرين ساعة وشاركت النسوة في طوابير الانتظار ودفع البعض

تجاوب سريع من قيادة بلاندا لمعالجة قضية مزمنة عانى منها العديد من المواطنين والمقيمين في بعض مدن المملكة وعلى رأسها مدينة جدة، وهي قضية الماء الذي أصبح شبحاً يخيم على أهالي جدة والمقيمين فيها . والماء هو أساس الحياة وقضية المياه بصفة عامة سواء الصالحة للشرب أو مياه المجاري هي قضية عانى منها ولا يزال يعاني أهالي جدة منذ أكثر من ربع قرن ويتعاقب على معالجة هذه القضية مجموعة من الوزراء ونوابهم وأمناء المدن والمسؤولين على المياه سواء في مؤسسة تحلية المياه أو وزارة الزراعة والمياه سابقاً ووزارة المياه والكهرباء حالياً.

وتعددت الاعداد منهم حتى فقد الأهالي مصداقيتها ومن يراجع تصريحات هؤلاء المسؤولين كل في اختصاصه منذ ربع قرن يجد أن الجميع بدؤوا بالوعود من خلال التصريحات الرنانة والحماسية وانتهت هذه الاعداد بمغادرتهم لكراسيهم دون الإعلان عما تم إنجازه وإلى أين وصلت جهودهم ويبدأ خلفهم بنفس الاعداد منتقد الخطط السابقة ويبدأ من نقطة الصفر بوعود جديدة وخطط جديدة ومن المؤكد لا يعرف أي منهم مدى المعاناة التي يعانيها

**قضية عجز الماء في مدينة جدة يصعب التصديق بأن معالجتها ستكون خلال يومين فهي قضية تحتاج إلى سنين من العمل الجاد والدؤوب المدعوم بمشاريع عملاقة لمعالجة المشكلة...**

الاقتصادي بإنشاء شركة مساهمة مملوكة للدولة تتولى مهمة معالجة قضية المياه الجوفية وتحلية المياه وشبكات التوزيع وإنشاء محطات تحلية مياه هو قرار طال انتظاره وسوف يعالج مشكلة تداخل الصلاحيات وسيحدد المسؤولية وسيغطي المرونة للشركة في اتخاذ قرارات استراتيججية لمشاريع عملاقة بعيداً عن بيروقراطية اعتماد المشاريع

يصعب عليهم الصبر على قضية المياه فهي أساس الحياة وهي كما أسلفت قضية قديمة يشارك في تحمل المسؤولية فيها المسؤولون السابقون من وزراء ونوابهم والمديرون العامون والمسؤولون عن مؤسسة تحلية المياه، والجميع يرمسون بالمسؤولية على الإمكانات، والجميع يعلم ما هي الأسباب سواء كانت تقادم الشبكات تحت الأرض والتي تهجر أكثر من ثلث

وصرفها من وزارة المالية. والمسؤولين واستخف بنا بعضهم، والحقيقة أن تجربة تحول فقضية مثل قضية عجز الماء في خدمات الاتصالات إلى شركة مدينة جدة يصعب التصديق بأن التجربة ناجحة عالجت قضية معالجة الجاد والدووب المدعوم أزمة الخدمات الهاتفية في الماضي فهي قضية تحتاج إلى سنتين من ولو طبقت هذه التجربة على العمل الجاد والدووب المدعوم شركة المياه الوطنية سوف المشكلة، وإن إطلاق التصريحات غير المدروسة لن يؤثر إلا على مصداقية أصحابها. معالجة قضية تأخر إنتاج محطة الشمالية ليست قضية يومية للشعبية ليست قضية يومية لعالج المشكلة، وقضية اعتمادات شبكات التوزيع من الشعبية إلى جدة ومنها إلى شبكات التوزيع في جدة هي القضية التي تحتاج إلى فتح ملفاتها لمعرفة من هم المتسببون في تأخير التشغيل وإيصال المياه إلى جدة حتى وصلت مشكلة المياه إلى قضية تحتاج إلى الحلول العاجلة. إن قسرار خدام الحرمين الشريفين إنشاء شركة المياه الوطنية كان قراراً حكيماً أتى في وقته ممتنياً أن يفعل وأتمنى ألا تعالج المشكلة على حساب المواطنين أي لا يكون إنشاء الشركة دافعاً لأن تزيد التكلفة على المواطنين وإن كانت هناك زيادة فليكن زيادة مبررة ومعقولة لا ترهق ميزانية ذوي الدخل المحدود.

لقد أحبطنا من وعود الدول التي تعتمد على محطات التحلية في تأمين الماء لشعبها. لقد أحبطنا من وعود الدول التي تعتمد على محطات التحلية لتغطية احتياج المواطنين بالمياه. والمملكة العربية السعودية تعتبر أكبر الدول التي تعتمد على محطات التحلية في تأمين الماء لشعبها.